Abhat Journal, Volume. 18, Issue. 2, September 2026

Abhat Journal, Faculty of Arts, Sirte University مجلة أبحاث بكلية الآداب جامعة سرت
Source Homepage: http://journal.su.edu.ly/index.php/ABHAT/index
https://doi.org/10.37375/aj.v18i2.4325

سياسة الاستعمار الفرنسي وأثره في تشكيل الهوية الثقافية والاجتماعية في تونس (1881–1956)

د. آمنة عثمان أحمد الرطب
محاضر بقسم التاريخ/ كلية الآداب والعلوم– سلوق/ جامعة بنغازي – ليبيا
Amna.alrotap@uob.edu.ly

الملخص:

يهدف هذا البحث لدراسة سياسة الاستعمار الفرنسي من ناحية أثر هذه السياسة الاستعمارية في تشكيل الهوية الثقافية والاجتماعية في تونس خلال فترة الاستعمار الفرنسي لتونس من 1881–1956. حيث تسعى لتحليل السياسة الثقافية الاستعمارية التي انتهجتها سلطات الحماية الفرنسية بتونس من أهدافها ووسائلها في لبيان أثرها في تشكيل الهوية الثقافية والاجتماعية للمجتمع التونسي مبرزة دور المؤسسات الثقافية الوطنية في مواجهة هذا التأثير وتحليل إسهامات النخبة الثقافية التونسية في الدفاع عن الهوية الوطنية. وقد اعتمدت الباحثة في هذا البحث على المنهج التاريخي السردي بتتبّع الأحداث والوقائع التاريخية وتسلسلها الزمني، بهدف عرضها وتحليلها في سياقها التاريخي للوصول إلى الحد الأدنى من الحقيقة التاريخية الناتجة عن هذه الدراسة وإبراز هذا التأثير على الهوية التونسي وردود الفعل المحلية التي أفرزت نخبة من المفكرين الوطنيين حاولت مواجهة هذا التأثير الاستعماري البغيض. واعتمدت الدراسة على عدد من المصادر والمراجع ذات الصلة بالموضوع مثل رحلة الحشائشي وشارل فيرو وكتابات الثعالبي التي تناولت موضوع الدراسة وعاصرت أحداثها.

الكلمات المفتاحية:

سياسة، فرنسا، الهوية، الثقافية، الاجتماعية، تونس.

معلومات النشر:
تاريخ الاستلام: 2026/07/30
تاريخ القبـــول: 2026/08/24
تاريخ النشـــر: 2026/09/01

French Colonial Policy and its Impact on Shaping Cultural and Social Identity in Tunisia(1956 -1881)

Dr. Amna Othman Ahmed Al-Ratab
Lecturer at Faculty of Arts and Sciences- Suluq, University of Benghazi - Libya
Amna.alrotap@uob.edu.ly

Abstract:

This research aims to study French colonial policy and its impact on shaping the cultural and social identity of Tunisia during the French colonization of Tunisia from 1881 to 1956. It seeks to analyze the colonial cultural policy pursued by the French protectorate authorities in Tunisia, examining its objectives and methods, to demonstrate its effect on the formation of the cultural and social identity of Tunisian society. The study highlights the role of national cultural institutions in confronting this influence and analyzes the contributions of the Tunisian cultural elite in defending national identity. The researcher adopted a historical narrative approach, tracing historical events and facts chronologically to present and analyze them within their historical context. This approach aims to arrive at a minimum level of historical truth, revealing the impact of this colonial influence on Tunisian identity and the reactions that produced a group of national thinkers who attempted to confront this oppressive colonial influence. The study relied on a number of relevant sources and references, such as the travelogue of al-Hashaishi, the writings of Charles Féraud, and the works of al-Tha'alibi, which addressed the subject matter and were contemporaneous with the events discussed.

Keywords:

policy, France, identity, cultural, social, Tunisia.

Information:
Received: 30/07/2026
Accepted: 24/08/2026
Published: 01/09/2026

©Abhat Journal, Sirte University 2026

المقدمة :

بدأت فترة الحماية الفرنسية على تونس عام 1881، ومثّلت مرحلة تاريخية مهمة تركت آثارًا واضحة في مختلف جوانب الحياة السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلم تقتصر السياسة الفرنسية على فرض السيطرة على مؤسسات الدولة واستغلال موارد البلاد فحسب، بل امتدت آثارها إلى بنية المجتمع التونسي وهويته وثقافته وأنماط حياته، وأحدثت تغيرات واضحة خاصة في مجالات التعليم واللغة والمؤسسات الثقافية والعادات الاجتماعية، كما عملت الإدارة الفرنسية على نشر اللغة الفرنسية وإدخال النظم التعليمية الفرنسية إلى تونس، الأمر الذي أسهم في إحداث تغيرات في المجتمع التونسي ولا سيما في أنماط التفكير لدى بعض الفئات، وفي المقابل واجه المجتمع التونسي هذه السياسة الاستعمارية بالتمسك بهويته الإسلامية ومقوماته الثقافية والحفاظ على تراثه الوطني في محاولة للتصدي لمحاولات التأثير في هويته وخصوصيته الثقافية.

وتكمن **أهمية** هذا الموضوع في أنّه يوضّح طبيعة الاستعمار الفرنسي وسياسته تجاه المجتمع التونسي، والكشف عن آثارها في تشكيل الهوية الثقافية والاجتماعية للمجتمع التونسي، كما تكمن فى فهم مظاهر التفاعل في المجتمع التونسي بين الثقافة الفرنسية والثقافة العربية التونسية، وما حدث عن ذلك من تغيرات في الأوضاع الاجتماعية والثقافية، إضافة إلى التعرّف على الرسائل التي استخدمها التونسيون للحفاظ على هويتهم العربية ومقاومتهم لمحاولات الاستعمار الفرنسي لطمس هويتهم الإسلامية وثقافتهم العربية.

وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسة الثقافية التي انتهجتها سلطات الحماية الفرنسية في تونس في الفترة (1881-1956)، وتحليل أهدافها ووسائلها في ترسيخ النفوذ الاستعماري، وبيان أثرها في تشكيل الهوية الثقافية والاجتماعية للمجتمع التونسي، كما تهدف إلى إبراز دور المؤسسات الثقافية الوطنية في مواجهة الأطماع الاستعمارية، وتحليل إسهامات النخبة الثقافية التونسية في الدفاع عن الهوية الوطنية.

وتتمحور **إشكالية** هذه الدراسة حول طبيعة السياسة الاستعمارية الفرنسية في تونس أثناء فترة الحماية الفرنسية (1881–1956)، ومدى إسهام هذه السياسة في إحداث تحولات في مختلف مجالات الحياة لدى المجتمع التونسي وأبرز مظاهر هذه السياسة الاستعمارية، وبيان انعكاساتها على المجتمع التونسي، والتعرّف إلى أساليب ووسائل مقاومة التونسيين لهـا، ومدى نجاحهم في مواجهة الاستعمار الفرنسي وصولًا إلى تحقيق الاستقلال، أمّا تساؤلات الدراسة فهي كالآتي:

- ما هي السياسة الثقافية التي اتبعتها فرنسا في تونس أثناء فترة الاحتلال؟
- ما دور المؤسسات الثقافية والتعليمية بتونس في مواجهة السياسة الاستعمارية الفرنسية وجهودها في المحافظة على الهوية الإسلامية والوطنية في تونس؟
- ما موقف النخبة المثقفة التونسية من سياسة الاستعمار الفرنسي لتونس؟
- كيف أسهمت الأنشطة الثقافية والفنية كالمسرح والموسيقى في تعزيز الوعى الوطني لدى الشعب التونسي ومواجهة محاولات الاستعمار الفرنسي في طمس الهوية الوطنية؟

ومن أهم الدراسات السابقة حول هذا الموضوع على سبيل المثال ما يأتي:

- عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، ترجمة حمادي الساحلي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1985.
- الهادي التيمومي، تونس في عهد الحماية الفرنسية (1881-1956) دار محمّد علي للنشر، تونس، 2006.

وقد اعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي السردي بتتبّع الأحداث والوقائع التاريخية وتسلسلها الزمني، بهدف عرضها وتحليلها في سياقها التاريخي، وتتركز محاور هذه البحث في النقاط الآتية:

أولًا: السياسة الثقافية الفرنسية في تونس أثناء فترة الاحتلال.

ثانيًا: موقف النخبة المثقفة التونسية من الاستعمار الفرنسي.

ثالثًا: سياسة الاستعمار الفرنسي وتأثيرها في البيئة الاجتماعية والتعليمية.

أولًا: السياسة الثقافية الفرنسية في تونس أثناء فترة الاحتلال:

1. الاحتلال الفرنسي التونسي وردود الفعل عليه:

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي سيطرة الأسرة الحسينية على الحكم في تونس، وأصبحت البلاد تعاني من اضمحلال في الأوضاع المعيشية، وضعف اقتصادها بسبب سوء الإدارة وتفشي الفساد وإهدار المال العام من قِبل الأسرة الحاكمة دون حسيب أو رقيب، وبذلك تزايدت الديون الخارجية إضافة إلى التدخّل الأجنبي في شؤون البلاد الأمر الذي أدى إلى عجز في خزينة الدولة، فاستغلت فرنسا تزايد الديون لتوسيع نفوذها السياسي والاقتصادي قبل التدخّل العسكري؛ حيثُ تمّ تكوين لجنة مالية دولية ضمت ممثلين عن كلٍ من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا الأمر الذي حد من سياستها الاقتصادية

فكان هذا من أهم الأسباب التي جعلت فرنسا تمهد للتدخل في أمور البلاد والسيطرة عليها، وبدأت تونس تدخل في نطاق اهتمام السياسة الفرنسية لعدة أسباب أهمها الموقع الاستراتيجي المهم الذي تتمتع به تونس على البحر المتوسط، وكذلك قربها من الجزائر فمنذُ أنْ احتلت فرنسا الجزائر عام 1830 كانت تونس محط أنظار واهتمام فرنسا، وأصبحت تحاول إبعاد أي نفوذ أجنبي عن تونس لضمان أمن واستقرار مستعمراتها في شمال إفريقيا، ولم تهتم فرنسا باعتراض الدولة العثمانية باعتبار أنّ تونس لاتزال ولاية عثمانية، وقد وجدت فرنسا دعمًا من الدول الأوروبية لتنفيذ سياستها الاستعمارية في تونس (الشريف، 1980، ص112).

وفي تلك الفترة استغلت فرنسا حادثة الحدود بين قبائل بنو خمير التونسية والجزائرية فاستندت عليها لتنفيذ مخططها وأرسلت حملة لتأديب هذه القبائل وإبلاغ الباي بأنّ الجنود الفرنسيين سيعبرون الحدود لتأديب هذه القبائل وفي 24 أبريل عام 1881 وصل الجنود الفرنسيون حدود تونس تحت ذريعة تأمين الحدود، وقد زحفت الجيوش الفرنسية إلى تونس عن طريق البر والبحر واستولوا على مدينة بنزرت ثم اتجهوا نحو العاصمة لمقابلة الباي وإبرام معاهدة معه والتي عرفت بمعاهدة باردو، وقد تمّ توقيعها في 12 مايو 1881 بقصر باردو قرب العاصمة التونسية (الكيلاني، 1990، ص818).

ولعل من أبرز نصوص المعاهدة أنّ القوات الفرنسية ستحتل فقط الحدود والشواطئ، وأنّ هذه القوات سترحل عنها عندما تكون الإدارة التونسية قادرة على حفظ الأمن، وبالإضافة إلى ذلك تشرف فرنسا على الإدارة المالية، وتقوم بإصلاحات اقتصادية محاولة منها لحلحلة الأزمات التي تعاني منها البلاد، ولا يحق للباي أنْ يعقد أي معاهدة مع دول أجنبية إلّا بموافقة فرنسا والتفاهم معها مسبقًا، كما نصّت المعاهدة أيضًا على إبقاء الباي حاكمًا شكليًا لتونس، ولكن السلطة الفعلية ستكون في يد المقيم العام الفرنسي الذي سينوب عن فرنسا ويراقب تنفيذ ما تضمنه المعاهدة، وقد كانت لهذه المعاهدة نتائج بعيدة المدى سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، ولعل من أبرز نتائجها فقدان تونس لسيادتها، حيث أصبحت فرنسا المتحكمة الفعلية في شؤون البلاد، فقد شكّلت هذه المعاهدة الأسس القانونية لفرض الحماية الفرنسية التي استمرت حتى استقلال تونس عام 1965، كما ساهمت سياسة الاستعمار الفرنسي التي طُبقت في تونس على تنامي الوعي الوطني القومي وظهور حركات المقاومة (الثعالبي، 1985، ص45-47).

فما كان من أهل البلاد إلّا أنْ هبوا لمواجهة القوات الفرنسية وكانت بداية المواجهات من أهل الشمال وخاصة قبيلة خمير وأولاد أبو سعيد والحوامدة وأولاد عمر بقيادة شيوخهم، وقد واجهوها في ميناء طبرقة، واعترفت القوات الفرنسية باستماته هذه القبائل للدفاع عن أراضيها ولم يتوقف القتال إلّا بعد أنْ تكبدوا خسائر كبيرة، ثم تواصلت المقاومة في جهة جندوبة بمشاركة قبائل أولاد سالم وعمدون، وشهد سهل أبو سالم معركة عنيفة دارت في موقع يُعرف باسم بن بشير انتهت بانتصار فرنسا نظرًا لتفوقها العسكري، كما دخلت القوات الفرنسية في صراع مع قبائل مقعد وهديل في الشمال، حيثُ تشابك معها في جهتي بنزرت وماطر واستولى أبناء مقعد على سفينة حربية فرنسية وأزعقوها في الساحل بعد نهبها، وبعد ذلك طاف شيخان وداوود بين سعد من المشارقة والحاج مُحَمَّد بن أحمد من مشيخة العرب لاستنفار سكان المنطقة وحثهم على حمل السلاح ضد فرنسا، فاستجاب له كل أفراد مقعد وهديل ولم تستطيع القوات الفرنسية القضاء على هذه القبائل إلّا بعد شهر من المقاومة، حيث قامت بتجريدهم من السلاح، وفرضت عليهم غرامة حربية، وأخذت بعض الرهائن منهم، وكذلك فعلت فرنسا نفس الأمر مع قبائل هديل (المحجوبي، 1984، ص112، 113).

أدى ذلك إلى تفجر الشعور الوطني ضد الباي وأسرته لتواطؤهم مع فرنسا، فقامت المقاومة الشعبية ضد الباي وجنوده والاحتلال الفرنسي فبرز مجموعة من القادة منهم علي بن عمار في القيروان، وفي جهة القصرين كانت المقاومة على يد الحاج الحراث، وفي قفصه كانت على يد أحمد بن يوسف، وفي صفاقس كانت بقيادة مُحَمَّد كمون ومُحَمَّد الشريف وفي قابس كان زعيم الحركة علي بن خليفة الذي يُعدّ من أشهر قادة الحركة الشعبية (المحجوبي، 1984، ص123).

وقد استمرت حركة المقاومة وانتشرت على نطاق واسع في أغلب مدن تونس، واتبع الاستعمار الفرنسي ضدها سياسة قمعية من تهجير ونفي واعتقال وقتل وتنكيل، وقد طالت تلك السياسة أغلب سكان البلاد، غير أنّ حركة المقاومة استمرت داخل البلاد وخارجها، حيث برز العديد من المناضلين الذين أسسوا أحزاب سياسية وتزعموا الحركة الوطنية في تونس حتى استطاعوا نيل الاستقلال.

2. الأهداف السياسية الثقافية للاستعمار الفرنسي:

سعت فرنسا منذ فرض معاهدة باردو إلى تحقيق مشروع متكامل لم يقتصر على السيطرة العسكرية والإدارية بل سعت إلى تحقيق جملة من الأهداف السياسية والثقافية في تونس فقد كان هدفها الأساسي

تثبيت الهيمنة الاستعمارية وضمان النفوذ الفرنسي وإعادة تشكيل الدولة سياسيًا وثقافيًا بما يحقق المصلحة الفرنسية، فعلى المستوى السياسي عملت الإدارة الفرنسية على إحكام سيطرتها على مؤسسات الدولة التونسية وإضعاف استقلالها الفعلي بوضع الشؤون العسكرية والمالية والإدارية تحت إشراف فرنسي، مع الإبقاء الشكلي على سلطة الباي، كما هدفت فرنسا إلى دمج تونس ضمن منظمتها الاستعمارية في شمال أفريقيا وربطها سياسيًا واقتصاديًا بها، وخاصة بعد احتلالها للجزائر، بما يضمن حماية مصالحها الاستراتيجية في البحر المتوسط، ولم تقتصر السياسة الفرنسية على السيطرة الإدارية فحسب، بل سعت كذلك إلى القضاء على المقاومة الوطنية ومراقبة النشاط السياسي المعارض إلى جانب تكوين نخبة تونسية موالية لفرنسا تتولى مهام الإدارة لتساعد في ترسيخ النفوذ الاستعماري (التيمومي، 2006، ص45-52).

أمّا على الصعيد الثقافي فسعت فرنسا إلى نشر اللغة والثقافة الفرنسية في المجتمع التونسي بوصفها أداة للهيمنة الفكرية، حيث سعى الاستعمار الفرنسي إلي طمس اللغة العربية وضياع الهوية العربية وانهيار الالتزام الإسلامي، مما أدى إلى تأثير سلبي على البيئة بصفة عامة، والبيئة الثقافية واللغوية بصفة خاصة، وقد عملت فرنسا تقليص نفوذ اللغة العربية وإضعافها لأنّها كانت تعلم أنّ هذه اللغة هي اللغة الأم للمجتمع التونسي، وفرنسا مثلها مثل أي دولة استعمارية تسعى لغرس قدمها في بعض الدول المستعمرة بهدف تحقيق مأرب سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية، كما عملت على نشر اللغة الفرنسية بصفة عامة بين كل أفراد المجتمع، وسعت فرنسا لفرنسة الأسرة وفرنسة لغتها حيث كانت وجهه نظر فرنسا أنّ الطفل يجب تشابه نقطه هو ووالديه بالإضافة إلى بعض العوامل غير الأسرية خاصة عند الفئة العمرية من (10-12) سنة، وبالتالي يظهر التوافق إلى درجة كبيرة مع طريقة الكلام والمفردات وخصائص النطق، وقد أثبتت الدراسات والبحوث التي قام بها علماء البيئة في مجال الثقافة واللغة أنّ فرنسا نجحت في تدمير جذور اللغة العربية وغرس اللغة الفرنسية محلها، كما أنّ انتشار التعليم الفرنسي بدأ يحول بدقة القراءة العامة للفرنسية، فظهر لدينا جيل اتقنها وتوارثها بعمق، حتى قال أحد علماء البيئة الثقافية "إنّ الشعب التونسي هو شعب عربي الشكل فرنسي السلوك"، وهكذا انتشرت اللغة الفرنسية في المصالح الحكومية والتعامل داخل الأسواق والأعلام وغيرها مما أجبر أهل تونس على إتقان اللغة الفرنسية نسبيًا (شاطر، 1982، ص89)

وفي مجال التعليم استبعدت اللغة العربية، واستبدلت مكانها اللغة الفرنسية وخضع التعليم للنظم الفرنسية، كما جعلت مدة التعليم الابتدائي طويلة واقتصر التعليم الثانوي على مدرسة واحدة هي المدرسة الصادقية، بالإضافة إلى المدرسة العلوية لتخريج المدرسين، وقد انحصرت الثقافة العربية والدينية في جامع الزيتونة الذي كان ينفق عليه من موارد الأوقاف، ولقد وجدت الثقافة الفرنسية استجابة من أبناء البورجوازيين الذين فقدوا الانتماء والشعور بالوطنية، وأصبحوا يتعالون على جماهير الشعب، وفي تلك كانت فرنسا تعمل على إبعاد تونس عن محيط الثقافة العربية من ناحية وفرض نوع من العزلة على المحيط المغاربي من ناحية أخرى، كما حاولت إضفاء الصبغة الفرنسية البحتة عليها (إسماعيل، 2004، ص253).

وممّا سبق يمكن القول إنّ اللغة العربية في تونس أصبحت لغة ثانوية إذا ما قورنت باللغة الفرنسية التي توسّعت على حسابها عن طريق المناهج التعليمية الفرنسية التي تخدم رؤيتها الاستعمارية، مما حد من دور التعليم العربي الإسلامي الأمر الذي جعل التعليم عمومًا عديم الروح الوطنية ويرمي في المقابل إلى فرنسه العقول بإخضاع الطالب التونسي إلى نفس البرنامج والتكوين الذي يتلقاه الطالب الفرنسي وهذا شأن كل الدول الاستعمارية، ومن المعروف أنّ الفرنسة بتونس خير شاهد على ذلك، حيثُ كادت تونس أنْ تتحول إلى محمية فرنسية لولا وطنية شعبها العربي الإسلامي، ومما لا شك فيه أنّ الحضور القوي للغة الفرنسية في عهد الاحتلال وحتى الاستقلال في البلاد التونسية أدى إلى ضعف اللغة العربية بين الكثير من التونسيين.

3. أهم المؤسسات الثقافية في مواجهة التأثير الفرنسي:

شهدت تونس العديد من المؤسسات الثقافية والتعليمية التي أخذت على عاتقها المحافظة على الوطنية والهوية العربية الإسلامية، حيثُ ساهمت هذه المؤسسات في نشر الوعي الوطني بين فئات المجتمع التونسي، ومن أهم هذه المؤسسات:

– جامع الزيتونة ودوره في الحفاظ على الهوية العربية:

عرف جامع الزيتونة أول ترتيب لنظام التعليم فيه على عهد المشير أحمد باشا عام 1842، وفيه عُيّن المشير ثلاثين مدرسًا بجامع الزيتونة، نصفهم من المالكية والنصف الآخر من الحنفية، ومنهم الرواتب من بيت المال، وكتب ذلك الترتيب في منشور بالذهب وسمي بالملعقة؛ نظرًا تعليقيه عند باب الشفاء وهو أحد أبواب الجامع، وذلك ليطلع عليه القاصي والداني واعتبر ذلك فاتحة خير على المعلم والعلماء بتونس، وكان المدرسون يقسمون إلى طبقتين يتميز فيها

مدرسو الطبقة الأولى عن الثانية بالمقدرة والكفاءة العلمية (الحشائشي، 1985، ص42)

وقد أبدى بايات تونس اهتمامًا كبيرًا بالزيتونة ومدرسيها وطلابها وخير شاهد على ذلك أنّ أغلب مراسلات مشايخ الزيتونة نجدها موجهه للباي أو رئيس الوزراء، وكانت تلك المراسلات تناول كل ما يتعلق بمؤسسة الزيتونة وآلية عملها من اختيار المدرسين وتقارير مواظبتهم على إعطاء الدروس ورواتب المشايخ وتأخيرها وغير ذلك (عطية، 2008، ص48)

كما حظي الطالب الزيتوني ببعض التسهيلات كإعفائه من دفع الأداء السنوي المسمى "بالمجبي"، وإعفائه كذلك من أداء الخدمة العسكرية تحريضًا له على العلم والاجتهاد، وكان الأهالي حريصين كل الحرص على إرسال أبنائهم للدراسة في جامع الزيتونة؛ لِمَا يتمتع به من مكانة دينية وعلمية متميزة؛ فهو يتيح فرص لاكتساب العلوم الشرعية واللُغوية من ناحية، ومن ناحية أخرى يقوم بتأهيل الطلاب لتولي مناصب تعليمية وقضائية وإدارية، مما ساهم في رفع مكانتهم الاجتماعية وتحسين أوضاعهم المعيشية، حيث سعى سكان الأرياف والقرى إلى الانتقال نحو المدن للاستفادة من فرص التعليم والعمل والانفتاح على الحياة الحضارية، في حين كان سكان المدن يتطلعون لدخول العاصمة لِمَا توفره من مزايا علمية وإدارية واقتصادية جعلتها مركزًا للجذب والاستقرار (الكعاك، 1985، ص107).

وقد فتحت الدراسة في جامع الزيتونة أمام خريجيها آفاقًا واسعة لتولي مختلف المناصب الدينية والإدارية، فكانت أدنى الوظائف التي قد يشغلها الخريج هي العدل في قريته، بينما قد يرتقي إلى مناصب عليا مثل القضاء بل ويصل بعضهم إلى منصب قاضي القضاة أو الوزارة في العاصمة، وبذلك لعب الطالب الزيتوني دورًا بارزًا في المجتمع، حيث كان منهم الإمام والواعظ والمفتي والمعلم والأديب والشاعر وغيرهم، وقد ساهم خريجو الزيتونة مساهمة كبيرة في تشكيل الحياة العلمية والثقافية والفكرية في تونس أثناء تلك الفترة (الكعاك، 1985، ص107).

وعقب فرض الحماية الفرنسية على تونس عام 1881، اتجهت السلطات الاستعمارية إلى بسط نفوذها على المؤسسات الدينية والتعليمية، حيث برزت دعوات من سلطان الاحتلال إلى إصلاح التعليم الزيتوني وإعادة هيكلته وتنظيمه بما يتوافق مع السياسة التعليمية الفرنسية؛ ولتحقيق هذا الهدف أوكلت إدارة الحماية مهمة الإشراف على شؤون التعليم إلى لويس ماشويل (Louis machuel) الذي سعى إلى إدخال العديد من الإصلاحات والتنظيمات الجديدة التي مكنته من توسيع نفوذ الإدارة الفرنسية داخل المؤسسة الزيتونة، وقد تجلى ذلك في تدخّله في تنظيم المؤسسة التعليمية والمشاركة في تعيين بعض المسؤولين والمشايخ والقائمين عليها، غير أنّ هذه المحاولات قوبلت بتحفظ كبير من قِبل علماء الزيتونة وطلبتها الذين تمسكوا باستقلال جامعتهم، حيث رفضوا أي تدخّل أجنبي في شؤونها خشية إخضاعها لسلطة استعمارية غير إسلامية، وإضعاف دورها الديني والعلمي (تامر، 1988، ص 101).

وقد تباينت وجهات النظر اتجاه إصلاح وتطوير التعليم الإسلامي في تونس فهي لم تكن موحّدة، فقد نظر التونسيون إلى التعليم الإسلامي باعتباره الخط الدفاعي المنيع الذي يحافظ على مقومات شخصيتهم الدينية والوطنية، ويعزز قدرتهم على الصمود في مواجهة سياستهم الاستعمارية، فضلًا عن دوره في حماية هويتهم العربية الإسلامية من محاولات الطمس والاندماج الثقافي، وفي المقابل اعتبرت السلطات الفرنسية المؤسسات التعليمية الإسلامية وفي مقدمتها جامع الزيتونة عائقًا رئيسيًا أمام تنفيذ مشروعها الاستعماري الرامي إلى فرنسية المجتمع التونسي، وإعادة تشكيله وإدخاله ضمن التبعية الفرنسية، عن طريق محاربة تعليم اللغة العربية وإحلال الفرنسية محلها سعيًا إلى تكوين جيل ناشئ منقطع الصلة بثرائه الحضاري وانتمائه القومي (تامر، 1988، ص101، 102).

ورغم كل تلك الجهود التي بذلتها الإدارة الاستعمارية لإعادة تنظيم التعليم الزيتوني وتحديثه وفق رؤيتها الخاصة فإنّ كل تلك المحاولات باءت بالفشل حيث تحطم مشروع ماشويل وانهار أمام استماتة شيوخ جامع الزيتونة وعلمائه في الدفاع عن ثقافتهم، حيث تمسكوا بالحفاظ على الهوية الدينية والثقافية للمجتمع التونسي، كما استطاع هؤلاء العلماء إفشال العديد من المشروعات الاستعمارية المتعلقة بالتعليم فكانوا على حد تعبير ماشويل نفسه بمثابة قلاع لصد هجمة الإلحاد الآتية من الغرب المسيحي (العياشي، 2003، ص45).

ولعل من أبرز العلماء في جامع الزيتونة الشيخ مُحَمَّد الخضر حسين عالم الزيتونة الجليل كأفضل مثال على كفاح الزيتونيين ضد الاستعمار الفرنسي ومخططاته حول فرسنه التعليم في تونس، حيث أسس مجلة (السعادة العظمى) عام 1902 التي أرّقت السلطات الاستعمارية فقضت بمصادرتها، وخاض الشيخ مُحَمَّد معركة الكفاح ضد المستعمر باللسان والبيان من أجل تحرير تونس، وبث في صدور الطلاب وجمهور الناس روح الجهاد ضد الاحتلال، الأمر الذي حمل السلطة

الفرنسية على إصدار حكم بالإعدام ضده ففر إلى الشام ثم إلى مصر طالبًا اللجوء السياسي بها عام 1922، ومن هناك استأنف كفاحه وأسس "رابطة تعاون جاليات شمال إفريقيا" كما أنشأ "جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية" للنضال من أجل تحرير المغرب العربي كله، وكانت تلك الجبهة خنجرًا في صدر الاستعمار الفرنسي لسنوات طويلة، وهكذا كان لكثير من العلماء الزيتونة وخريجيها وطلابها دور ريادي في الحركة الوطنية شهد به الأعداء قبل الأصدقاء (القاسمي، 2014، ص80).

أمّا دور الزيتونة في مكافحة حركة التنصير فقد كان لعلماء الزيتونة موقفًا مشرفًا ضد المؤتمر الأفخارستي الذي عقده القساوسة الأوروبيون بتونس، تحت رعاية الكنيسة البابوية بروما وبدعم من السلطات الفرنسية الاستعمارية، بمناسبة مرور خمسين عامًا على احتلال فرنسا لتونس، حيث كان غرض المستعمر من عقد هذا المؤتمر إقناع التونسيين بأنّ الاحتلال الفرنسي لتونس إنّما هو إجراء حضاري وعمل عظيم لصالح التونسيين حيث جاء الفرنسيون لتخليص تونس وأهلها من الهيمنة العربية الإسلامية، ورد تونس إلى حضيرتها الأصلية حسب زعمهم، وهي الحضارة المسيحية النصرانية الرومانية، ورغم ما أُحيط به هذا المؤتمر من إجراءات أمنية مشددة كبيرة فقد تصدى علماء الزيتونة لرد هذا الافتراء الكاذب ودحض ذلك الزعم الخاطئ، وقد قاد شيخ الإسلام بالديار التونسية في تلك الفترة الشيخ أحمد بيرم حركة مقاومة لتفنيد هذه الأباطيل ودفعها مؤكدة على الهوية الإسلامية لتونس وشعبها متبرئين من كل نسب روماني أو مسيحي لتونس، وقد أبلغوا الرئيس الفرنسي احتجاج التونسيين على عقد هذا المؤتمر في بلادهم بوصفه اعتداء على هويتهم ودينهم، ونزلت شبيبة طلاب جامع الزيتونة وشبيبة المدرسة الصادقية وانطلقوا في مظاهرات عارمة احتجاجًا على عقد هذا المؤتمر الكنسي بتونس (جوليان، 1985، ص214- 218).

ويتضح ممّا سبق ذكره أنّ النضال الذي مارسه مشايخ وطلبة جامعة الزيتونة وغيرهما هو الذي مكن المنضالين من تحقيق نجاحات كبيرة، وإصلاحات مهمة رغم مضايقات السلطة الاستعمارية، وكما ساهم في خلق حالة من الوعي في الأوساط الطلابية، ولدى عموم الناس وكشف خطورة المشروع الفرنسي الرامي إلى فرنسة التونسيين، وتغريب الثقافة الأصلية لهذا الشعب كمحاول منه لتأييد وجوده ولكن كل هذه المحاولات قد باءت بالفشل.

– مدرسة باردو 1840:

تميّز حكم المشير أحمد باي (1837- 1855) بالانفتاح على الغرب وحضارتهم، إضافة إلى تأثره بشخصية مُحَمَّد على حاكم مصر، الذي حاول الرفع من مستوى مصر عن طريق الاتصال بالحضارة الغربية، وتطوير البلاد خصوصًا في المجال العسكري، فكان هذا حافزًا قويًا للمشير لكي يطور جيشه وينظمه على أسس حديثة؛ ولتحقيق هذا الحلم افتتح في 5 مارس 1840، مدرسة باردو العسكرية وأشرف على إدارتها المستشرق الإيطالي كالفاريس (Calvaris) آمر ضباط الجيش العثماني السابق بإضافة إلى مدرسيين من فرنسا وإيطاليا وبريطانيا (الطويلي، 2002، ص45).

وكان هدف الباي من وراء تلك المدرسة هدفًا عسكريًا صرفًا، ركّز فيه على الجيش وبنائه على النمط الغربي، ولكن هذا لم يمنع ظهور هدف عرضي تمثّل في كون المدرسة أصبحت محل امتزاج للثقافة العربية التقليدية بالثقافة الغربية الحديثة (بلغيث، 2003، ص23-26).

ففيها درس الطلبة إلى جانب اللغة العربية اللغات التركية والإيطالية والفرنسية فعُدّ ذلك ثورة فكرية، وكانت هذه المدرسة المكان الذي أطلت من خلاله العلوم العصرية على المجتمع التونسي (عبد الوهاب، د. ت، ص166).

وقد مرت المدرسة منذ تاريخ تأسيسها حتى إغلاقها نهائيًا سنة 1869 بظروف صعبة قسمتها إلى مرحلتين مختلفتين ومنفصلتين:

– المرحلة الأولى من سنة 1840- 1854: كانت تحت الإدارة الإيطالية وتميزت باهتمام الباي بالمدرسة وطلبتها، نظرًا لحماسته ورغبته في تكوين جيش قوي.

– المرحلة الثانية من سنة 1855- 1869: كانت تحت إدارة فرنسية ممثّلة في الضابطين كمينون (kaminon) ودي تافارون (Ditafaron)، وفي تلك الفترة تعرضت المدرسة لإهمال الدولة لكثرة مصاريفها التي لم تتحملها الخزانة، فكان ذلك سببًا لإغلاقها نهائيًا (عبد المولى، 2003، ص63- 72).

وكان نظام التعليم في المدرسة مقسّمًا إلى قسمين:

القسم الأول: مدة الدارسة فيه أربع سنوات يدرس خلالها الطالب المواد الآتية:

السنة الأولى: القرآن الكريم واللغة الفرنسية.

السنة الثانية: القرآن الكريم وعلوم النحو واللغة الفرنسية.

السنة الثالثة: علوم النحو واللغة الفرنسية.

السنة الرابعة: اللغة الفرنسية والجغرافيا وعلوم الجبر وعلم المساحة.

أمّا القسم الثاني: فيلحق به الطالب عقب نجاحه في القسم الأولى وتمتد الدراسة فيه لمدة سنتين يتعلم الطالب في السنة الأولى مجموعة من العلوم والمعارف ومن بينها علم رسم الأماكن وعلم تحصين الوقت والعلوم العسكرية النظرية والتطبيقية، إضافة إلى التدريب على الرماية وحمل السلاح، واستعمال المعدات والصناعات الحربية وأصول الفنون العسكرية، وفي السنة الثانية تستمر دراسة هذه العلوم مع التوسّع في جوانبها التطبيقية، وعلى الرغم من أنّ هذه المدرسة لم تحظَ بالظروف الملائمة التي تكفل لها سبل النجاح والاستمرار فإن ذلك لا يقلل من أهميتها التاريخية؛ إذا مثّلت البذرة الأولى لتطوير التعليم الحديث في تونس، وأسهمت في إرساء أسس تحديث التعليم في البلاد (بلغيت، 2003، ص27، 28).

والجدير بالذكر أنّ مدرسة باردو لم يكن لها دور مباشر في مقاومة الاستعمار الفرنسي في تونس لأنّه تمّ إغلاقها عام 1869 أي قبل احتلال فرنسا لتونس، وفرض الحماية عليها عام 1881، غير أنّه يمكن القول إنّ هذه المدرسة ساهمت في إعداد كوادر ونخب عسكرية وإدارية، كان هدفها مواجهة التغلغل الأوروبي بشتى الوسائل، وتُعدّ مدرسة باردو أيضًا من أهم مؤسسات الدولة الحديثة في تونس في القرن التاسع عشر الميلادي (عبد المولى، 2003، ص45-52)

– المدرسة الصادقية:

أُفتحت عام 1875 بمسعى من الوزير خير الدين في عهد الباي مُحَمَّد الصادق، وكان الهدف من إنشائها تحديث التعليم محتوى ومنهجًا، فكانت تتويجًا لأفكار خير الدين، ومزجًا للتعليم الإسلامي بالعلوم الأوروبية، وقد انقسمت الدراسة في تلك المدرسة إلى ثلاثة أقسام **القسم الأول** لتعليم القرآن والكتابة والدراسة فيه أربع سنوات، أمّا **القسم الثاني** فتدرس فيه العلوم الشرعية والدراسة فيه أربع مراحل كل مرحلة سنة والأخيرة سنتان، **والقسم الثالث** لتعليم اللغات الأجنبية والعلوم العقلية والدراسة فيه سبع سنوات، أمّا المواد التي تدرس للتلاميذ فقد كانت كما أراد لها خير الدين امتزاجًا بين العلوم العربية والأجنبية (زيادة، 1966، ص153).

أمّا عن مدرسي الصادقية فقد أسندت المواد العربية والشرعية للخيرة من مدرسي الزيتونة كالأمين بن الخوجة ومحمود بيرم وغيرهم، وأمّا العلوم العقلية فتولاها نخبة من المدرسين من فرنسا وإيطاليا وتركيا، وقد نال مدرسو الصادقية عطف ورعاية دولتهم بتوفير سبل الراحة لهم، وتذليل الصعاب أمامهم فكانوا يعفون دفع الضرائب، وبعد سيطرة فرنسا على تونس أنشئت إدارة العلوم والمعارف والتي كانت وظيفتها تجنيس العقول ومحاربة التعليم العربي وتضييق الخناق عليه، حتى تتلاشى تدريجياً لكي تخلو الساحة كلياً للغة الفرنسية وثقافتها ومؤسساتها المختلفة التي تسعى إلى فرنسة المجتمع التونسي وعزله عن هويته العربية، ولتحقيق ذلك سيطر الفرنسيون على إدارة المدرسة، فقرروا تخفيض عدد حصص العلوم العربية والشرعية، وإلغاء تعليم اللغات التركية والإيطالية، وأصبحت الفرنسية لغة التدريس بالمدرسة، بل حاولوا القضاء نهائيًا على الصادقية عبر دمجها مع معهد كارنوا الفرنسي، ولكن الخوف من ردة الفعل حال دون ذلك، فأصبحت الصادقية على عهد الحماية مقرًّا لتخريج الكثير من المترجمين الموالين بفكرهم وثقافتهم لفرنسا وحضارتها، ولكن مع هذا فقد قدر لأبناء هذه المدرسة خصوصًا الرعيل الأول منهم أنْ يكونوا العنصر النشط في المجتمع التونسي، فكانوا وراء قيام الجمعيات والمنتديات والنوادي الفكرية والسياسية وإصدار الجرائد وتزعم الحركة الوطنية، فكانوا نبض تونس الدائم (عبد السلام، د.ت، ص113-118).

وقد بدأت المعركة لتحسين تعليم التونسيين وتطويره، فكان أعضاء الجمعيتين: الخلدونية والصادقية ينتهزون الفرص لنقد وضعية التعليم في المدرسة الصادقية التي تحولت إلى مؤسسة لتكوين الموظفين بدل أنْ تُعِدّ تلاميذها إلى المهن الحرة كما أراد لها مؤسسها، وقد أوضح مُحَمَّد الأصرم في مؤتمر المستعمرات الذي أنعقد بمرسيليا عام 1906 أنّ مهمة المدرسة الصادقية انحصرت "في إمداد مصالح الدولة بالمترجمين والأعوان البسطاء"، وقد طالب مجلس تحسين التعليم بالمدرسة الصادقية عام 1906، حكومة الحماية أنْ تسهّل الوصول إلى المهن الحرة وتمد التلاميذ الأكثر استحقاقًا بمنح التعليم العالي، وأنْ تضمن للطلبة الخريجين الحصول على مناصب مناسبة في البلاد، إلّا أنّه لم تتحقق هذه المطالب التونسية إلّا عند نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد رأت فرنسا أنّ ارتفاع عددهم في المستعمرة سيؤدي إلى هيمنتهم على المناصب الإدارية والاقتصادية، ولقد حدث ما توقعته السلطات الاستعمارية داخل المدرسة الصادقية، إذ عاد إلى تونس عدد من التلاميذ القدماء الذين أنهوا دراساتهم بفرنسا وأصبحوا أساتذة بالمدرسة أو أعضاء عاملين بالجمعيات الخلدونية والصادقية ولقنوا تلاميذهم أفكارهم الثورية آنذاك، وأفضى هذا التكوين شبه المدرسي إلى تغذية النشاط السياسي في المدرسة وفي البلاد، وأشرف عليه شباب كانوا متأثرين بمواقف أساتذتهم، واتضح ذلك عند اعتقال الأستاذ على بلهوان، فكان رد تلاميذ الصادقية أنْ اعتبروه قدوة لهم ولقبوه بزعيم الشباب وتبنوا آرائه وأفكاره (الشريف، 1989،

ص263- 266).

وفي الحقيقة اهتمت هذه الجمعيات بالنشاطات الثقافية وإلقاء المحاضرات التي تتناول موضوعات أدبية واجتماعية، ونظّمت رحلات إلى الأقاليم التونسية مرة في كل نصف شهر، وغالبًا ما كانت هذه النشاطات الثقافية تخفى بين ثناياها نشاطات سياسية، فعلى سبيل المثال عرضت هذه الجمعية عدة مرات مسرحيات تهدف إلى جمع التبرعات لتمويل خزينة حزب الدستور الجديد (التيمومي، 1986، ص82-86).

وإلى جانب هذه المدارس كانت هناك المكتبات التي قامت بدورها المساعد على ازدهار الحركة الثقافية وانتشارها بين طبقات المجتمع، حيث عرفت تونس المكتبات عبر مختلف العصور والأزمنة التي مرت عليها، وساعدت المكتبات على تنشيط المناخ الثقافي في تونس وكانت هذه المكتبات مملؤة بالكتب والمخطوطات حيث أنفق البابات والحُكام الأموال لشراء الكتب والمخطوطات، وجلبوا النفيس منها ووقفوه على طلاب العلم، أو عن طريق تحبيس العلماء لكتبهم من بعدهم للمكتبات العامة ليستفيد منها طلاب المعرفة طمعًا في الأجر والثواب، وكانت المكتبات العامة ومحتوياتها تخضع لرقابة الدولة وإشرافها حفاظًا على كتبها من الضياع قدر الإمكان، ومن هذه المكتبات على سبيل المثال: المكتبة الأحمدية التي يرجع الفضل في تأسيسها للمشير أحمد، وتُعدّ من ضمن أعماله وزودوها بكتب الوزير حسين خوجة (عطية، 2008، ص66)، أضف إلى ذلك كان هناك المكتبة الصادقية وهي من أهم إنجازات خير الدين التونسي، وتأسست عام 1875، وقد جمع لها ما تيسر جمعه من شتات الكتب والمخطوطات من مدارس تونس وجوامعها، وكان عددها 3565 مجلدًا وزاد هو من عنده ألف مخطوط (عبد الله، 1976، ص35).

ومما سبق يمكن القول إنّ المستعمر الفرنسي أحس بخطورة هذه المؤسسات التعليمية ودورها في توعية الدارسين وتحفيزهم عل مقارعة المستعمر، فسعى إلى محاولة طمس هذا المؤسسات التعليمية في وقت كانت تونس تمر بظروف سياسية صعبة في فترة الاحتلال الفرنسي ويتجلى ذلك بإعلان الدولة المستعمرة حالة الحصار والأحكام العرفية العسكرية في كافة أنحاء البلاد، كما أغلقت المطابع ومورس الإرهاب على المثقفين الوطنيين فكان من آثارها أنْ انخمدت الحركة الثقافية في البلاد مما دفع الكثير منهم إلى الهجرة خارج البلاد، ولعل من أبرز المهاجرين مدير مدرسة الصادقية السيد مُحَمَّد العربي زروق الذي هاجر من البلاد رفضًا للاحتلال وسياسته الظالمة وقد هاجر غيره الكثير من المثقفين الذين صُدرت ممتلكاتهم، وتمّ الحد من نشاطهم الثقافي.

ثانيًا: موقف النخبة المثقفة التونسية من الاستعمار الفرنسي:

يُعدّ موقف النخبة المثقفة التونسية من الاستعمار الفرنسية وليدة اللحظة بل كان ردة فعل على الاحتلال وسياسته فكان يعبر عن وعي فكري وحضاري لخطورة المشروع الاستعماري وأبعاده السياسية، وقد أدركت النخب المثقفة أنّ الاستعمار سعى بشتى الطرق لإضعاف المقومات الشخصية الوطنية بفرض سياسة الفرنسية، وإعادة تشكيل المنظومة التعليمية والثقافية، بما يخدم أهدافها لذلك برزت النخبة المثقفة بوصفها قوة فكرية أسهمت بصورة فعالة لتنمية الوعي الوطني وتهيئة الأرضية الفكرية والسياسية لمقاومة المستعمر، كما أسهمت تلك النخبة في دعم الحركة الوطنية بوسائل متعددة ومن أبرزها التعليم والصحافة والتأليف وتأسيس الجمعيات ولعل من أبرز هؤلاء المؤرخين ما يأتي:

1. خير الدين التونسي (1822–1890):

هو أبو مُحَمَّد خير الدين باشا التونسي استكمال تعليمية خارج البلاد، وانخراط في عسكر الخيالة ووصل إلى رتبة أمير لواء عام 1850، وفي عهد مُحَمَّد باي عُيّن وزيرًا للبحر وبسبب عدم الاتفاق السياسيين خير الدين وصهره مصطفى خزندار الوزير الأكبر، استقبال من جميع وظائفه الرسمية متوجهاً لأوروبا للقيام بمهام دبلوماسية، إلى أنْ عُيّن وزيرًا أكبر عام 1873، حتى استقالته عام 1877، ثم سافر بعدها إلى إسطنبول وأصبح عضوًا في مجلس الشورى والأعيان حتى وفاته فيها عام 1890 (حوراني، د.ت، ص89).

وكان للظروف التي أحاطت بتربية خير الدين الأثر الكبير في تكوين آرائه الفكرية والثقافية فقد تلقى علومه الدينية في قصر الباي إلى جانب التعليم الأوروبي الذي أخذه عند دخول الجيش، والتي شكّلت ازدواجية فكرية كان لها الأثر الكبير عليه، وعلى إنجازاته المستقبلية، كما أنّ الاطلاع الواسع على تاريخ أمته وتربيته العسكرية جعله يتسم بالحزم وعلو الهمة وبعد نظر، أمّا رحلته الدبلوماسية للدول الأوروبية فقد مكنته من الاطلاع على أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية، وإدراكه أنّ سبب تخلف العالم الإسلامي هو الانغلاق، وعدم الانفتاح على الآخرين والاستفادة من تجاربهم والاقتباس منهم دفعًا للمكائد وجلبًا للفوائد، مؤكدًا على أنّ النظام السياسي المتسم بالعدل والحرية هو سبب ازدهار حضاراتهم ورقي معارفهم (الأسود، 1974، ص20).

لقد أثارت الحضارة الغربية في نفس خير الدين الانبهار والإعجاب والرغبة في التقدم، وكان لهذا الانبهار أثره في تفكير الإصلاحي الذي أخرجه للناس، حيث كان الخطاب الفكري لخير الدين مشددًا على ضرورة ارتباط المجتمع والدولة بالعصر الذي تعيشه، والتجاوب والتفاعل مع أحداثه، سواء المتفقة أو المتناقضة مع الذات، لذلك كان عليه أنْ يخوض في سبيل ذلك صراعًا على جبهتين أو أكثر في بعض الأحيان، فتصارع مع الفكر السلفي بما يمثّله من أفراد أو مراكز وقيم ومعايير تنتشر بشكل واسع بين أفراد المجتمع، حيث يُعدّ هذا الفكر من العوائق الرئيسية للفكر النهضوي ودعاته، أمّا الصراع الآخر فكان مع الغرب المتوسّع المتطلع للسيطرة والهيمنة، مستغلًا ضعف المسلمين وتأخرهم، فتميز في ذلك عن غيره من المصلحين أمثال الطهطاوي، وعلي أمبارك باهتمامه وقلقه حيال وضع العالم الإسلامي ككل، ورأى أنّ الجزء لا يصلح إلّا بصلاح الكل (الأسود، 1974، ص21)

لم تكن مهمة خير الدين الإصلاحية في تونس سهلة بل واجهت تحديات كثيرة وعقبات عديدة حالت دون انتشار أفكاره على نطاق واسع في بداية الأمر فقد انحصر التأييد لمشروعه الإصلاحي في الفئة من النخبة المثقفة بينما لم يدرك معظم أفراد المجتمع أهمية الإصلاح بسبب انتشار الأمية والجهل وانشغالهم لتأمين متطلبات الحياة متطلبات الحياة اليومية، ومع ذلك لم يمنع هذا الواقع من انتشار أفكاره بين الأوساط الفكرية، حيث كان لخرجي المدرسة الصادقية دورًا بارزًا في دعم مشروعه الإصلاحي ونشر مبادئه، فشكّلوا حلقة وصل بين الحركة الإصلاحية التي سادت في تونس قبل الاحتلال وبين الحركة الوطنية التي نشأت بعده، فقد امتد تأثير خير الدين الفكري إلى أجيال متعاقبة من رواد الإصلاح والمفكرين ومنهم: خير الدين، بشير صفر، علي باشا حائبة، عبد العزيز الثعالبي، الطاهر الحداد ووصولًا إلى الحبيب بورقيبة، وهو ما يؤكد استمرارية مشروع الإصلاح التونسي وتطور أفكاره التي لا تموت برحيل أصحابه بل تتطور عبر الزمان (عميرة، 1992، ص95-101).

وقد جمع خير الدين التونسي في شخصيته بين رجل الدولة والمفكر والمصلح والكاتب فاستطاع أنْ يضع مشروعًا فكريًا متكاملًا للتحديث والإصلاح حيث أسهم في إرساء أسس نظرية لتطوير المجتمع التونسي ودخوله للعصر الحديث، ولذلك استحق أنْ يلقب (أبي النهضة التونسية)، إذ امتثل مشروعه الإصلاحي نقطة تحول في تاريخ الفكر التونسي الحديث، ولم يقتصر أثر أفكاره في عصره فقط بل امتد إلى تلاميذه ومعاصريه من المثقفين الذين تبنوا رؤيته الإصلاحية وعملوا على تطويرها، وكان لكتابه (أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك)، ودور محوري في نشر مبادئه الإصلاحية والوطنية في تونس حيث شكّل مرجعًا فكريًا للحركة الإصلاحية والوطنية في تونس، وأثمرت الأفكار التي طرحها في ظهور جيل من الرواد وفي مقدمتهم بشير صفر الذي عرف في الأوساط التونسية، بـ (الأب الثاني للنهضة) (زيادة، 1982، ص47).

2. بشير صفر (1863– 1917):

يُعدّ بشير صفر من أشهر رجال الحركة الفكرية بتونس أواخر القرن التاسع عشر فقد ساهم فيها، وكان له دور فعّال في إنشاء بعض المشاريع الفكرية المهمة من بينها صحيفة الحاضرة والجمعية الخلدونية، درس بالصادقية وتخرج منها ثم أرسل في بعثة لإكمال دراسته بفرنسا بمعهد سان لوي، وقد كانت هذه البعثة تمثّل خيرة خريجي الصادقية ثم عاد بعد ذلك إلى تونس عام 1882، وقد تغيرت الأوضاع وسيطرت فرنسا على البلاد، فتحصل على وظيفة مترجم بالكتابة العامة للحكومة، ولكن العمل الإداري لم يقف حائلًا دون مساهمته في بعث الحياة والأمل في صفوف الحركة الثقافية في تونس، حتى أنّ لا توجد جمعية أو نادي ثقافي إلّا وكان من أوائل القائمين عليه، ومن أشهر ما ترجم عن الفرنسية كتاب (الشواطئ التونسية المشهورة) (التميمي، 1990، ص21-36).

كان بشير صفر من أبرز رموز الحركة الإصلاحية والفكرية في تونس، فقد اتسم بوعي مبكر لمخططات الاستعمار وأهدافه الرامية إلى بسط نفوذه وإحكام سيطرته على أقطار المغرب العربي بكتاباته ومواقفه الإصلاحية سعى إلى تنبيه الرأي العام للأخطار التي تهدد الهوية العربية الإسلامية مؤكدًا على ضرورة النهوض بالتعليم والثقافة باعتبارها ركيزتين أساسيتين لمواجهة المشروع الاستعماري، كما تكشف مواقف الحركة الوطنية التونسية التي كان بشير صفر أحد أبرز أعلامها أنّها لم تقتصر في نضالها في الشأن التونسي فحسب بل اتسع اهتمامها ليشمل قضايا المغرب العربي ومساحة الوطن العربي كله انطلاقًا من الإيمان بوحدة المصير وضرورة التصدي للأطماع الاستعمارية بصورة جماعية (التميمي، 1990، ص85-89).

واستمر بشير صفر يدافع عن حقوق التونسيين ولا سيما النخبة التونسية الوطنية المتعلمة حيث طالب عام 1906 من الحكومة الفرنسية بمنحهم مكانة تليق بمؤهلاتهم العلمية ووجوب اشتراكهم في الندوات والمؤتمرات العلمية والثقافية لإبراز قدراتهم الفكرية، غير أنّ السلطات الفرنسية سعت إلى استغلال هذا الانفتاح لاستقطاب

بعض المثقفين التونسيين ودمجهم بمشروعهم الاستعماري فانساق عددًا من المثقفين التونسيين وراء هذا الفخ الاستعماري المنصوب لهم فاستجابوا لتلك السياسة وإزاء ذلك اتخذ بشير صفر موقفًا معارضًا وأعلن أنّ ارتباط الحركة الإصلاحية في تونس يجب أنْ يكون مع الحركة الوطنية في المشرق العربي، وأنْ تحافظ على استقلالها من محاولات الاحتواء الاستعماري (السوسي، 2003، ص75- 85).

وشهدت الحركة الإصلاحية في تونس في مطلع القرن العشرين الميلادي تباينًا في مواقف النخبة التونسية اتجاه سلطات الحماية الفرنسية، إذ اتجه بعض الشباب البرجوازيين وفي مقدمتهم مُحَمَّد الأصرم إلى تبني سياسة التعاون مع الإدارة الاستعمارية، وفى هذا السياق سعت سلطات الحماية الفرنسية بقيادة ربى ميلى إلى استقطاب عددًا من المثقفين التونسيين فوجهت الدعوة إلى بعضهم للمشاركة في المؤتمر الاستعماري الذي انعقد من مدينة مرسيليا عام 1906 بمناسبة المعرض الاستعماري، ومثّل هذا التوجه كلٌّ من: مُحَمَّد الأصرم، ومُحَمَّد العياشي، في حين رفض بشير صفر ومعه عدد من الوطنيين التونسيين المشاركة في المؤتمر، وعَدّوا ذلك محاولة للاستقطاب النخبة التونسية وإضافة الشرعية على السياسة الاستعمارية (عبد الله، 1976، ص37، 38).

3. أبو القاسم الشابي (1909– 1934):

يُعدّ أبو القاسم الشابي من أبرز شعراء تونس في العصر الحديث وقد ولد عام 1909 في بلدة الشابية، وكان والده من خريجي الأزهر الشريف، انتقل الشابي إلى العاصمة التونسية عام 1920 للدراسة في جامع الزيتونة حيث درس النحو والصرف والبيان والأدب على الأساليب القديمة، ثم التحق بمدرسة الحقوق التونسية ونال شهادتها عام 1930، وقد تأثر بالأدب العربي الحديث وبأدباء المهجر وفي مقدمتهم جبران خليل جبران، وميخائيل نعيمة، وإيليا أبو ماضي، الأمر الذي انعكس بوضوح على تجربته الشعرية وارتبط شعره ارتباطًا وثيقًا بالقضية الوطنية إذا عبّر عن آلام الشعب التونسي الواقع تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي، ودعا إلى التحرر من الظلم وجعل من الشعر وسيلة لإحياء روح المقاومة وبعث الأمل في النفوس، فكان شعره من أبرز الأصوات التي غدت الوعي الوطني وأسهمت في ترسيخ قيم الحركة والكرامة (الحليوي، 1984، ص25-48).

وفي ظل السياسة الثقافية التي انتهجتها سلطات الحماية الفرنسية بهدف تكريس الجمود الفكري، وإضعاف الوعي الوطني للحيلولة دون ظهور أي حركة إصلاحية أو تنويرية حيث برزت في تونس حركة أدبية وفكرية جديدة، تأثرت بما شاهدته في مصر وبلاد الشام والعراق من نهضة فكرية وأدبية حيث دعت هذه الحركة إلى تحرير الأدب والفكر العربي من قوارب التقليدية الجامدة وجعله أداء للتعبير عن قضايا المجتمع والدفاع عن الحرية والكرامة الإنسانية، وفي هذا السياق مثل أبو القاسم الشابي أبرز رموز هذا الاتجاه إذا لم يكن شعره مجرد تعبير جمالي بل حمل في طياته رسالة وطنية وإصلاحية سعت إلى إيقاظ الوعي الوطني، وبث روح الأمل والمقاومة إلى جانب الدعوة إلى التحرر من الاستعمار الفرنسي ومختلف أشكال الظلم والاستبداد (الطرابلسي، 1989، ص147-156).

وبذلك كرس أبو القاسم الشابي حياته للدفاع عن الحرية والكرامة الإنسانية وجعل من الأدب رسالة لإحياء الأمل في النفوس وإيقاظ الوعي الوطني، حيث لم يسع وراء المناصب الحكومية، ولم يكن هدفه تحقيق مكاسب شخصية بل آمن بأنّ الشاعر يحمل مسؤولية أخلاقية ووطنية اتجاه مجتمعه، وشكّلت قضايا الوطن والتحرر من الاستعمار محورًا رئيسيًا في شعره إذا تناول في ديوانه العديد من الموضوعات في المقاومة والنضال الوطني والقومي، فجاءت قصائده معبرة عن معاناة الشعب التونسي وآماله في الحرية والاستقلال (الطرابلسي، 1989، ص139-145)

وتُظهر هذه القصائد أنّ الوطن يحتل مكانة الصدارة في تجربته الشعرية حيث صور في أبيات شعره مظاهر الضعف والتخلف والاستبداد التي كان يعاني منها المجتمع التونسي، ودعا في بعض أبيات شعره إلى تجاوز تلك المظاهر، فقد كانت أغلب قصائده تدور حول المقاومة حيث تمحور في (13) قصيدة حول الإشعار الوطنية، و(10) قصائد في شعر الكفاح والنضال ضد المستعمر، و(3) قصائد في الشعر القومي، وبذلك نستنتج أنّ معظم القصائد التي تدور في موضوع المقاومة تتمحور حول الأشعار الوطنية، وأنّ الوطن أبرز ظاهرة يمثل فيها أدب الشابي المقاوم ومن أشهر قصائده التي يُشير فيها إلى الأهداف التي يريدها لمجتمعها التي تحكي عن أسباب الضعف التي كان الشعب يرزخ تحت وطأتها.

إذا الشعب يومًا أراد الحياة فلابد أنْ يستجيب القدر
ولا بُدّ لليل أنْ ينجلي ولا بُدّ للقيد أنْ ينكسر
ومن لم يعانقه شوق الحياة تنخر في جوها واندثر

(العموري وشعلان، 2019، ص143- 162).

ويُعدّ الشابي من أبرز الشعراء التونسيين والعرب الذين عبروا عن واقع أمتهم وأمانيها وآلامها وجسدوا تطلعاتهم نحو التخلص من

الاحتلال الذي جثم على صدور الأمة العربية، وكذلك سعى بقصائده إلى استنهاض همم الشعوب العربية عن طريق التذكير بماضيهم الحضاري، وداعياً إلى مقاومة الظلم والاستبداد وبعث روح النهضة (الحليولي، 1984، ص95).

ويتضح مما سبق أنّ تردي الأوضاع في تونس لم يضعف من عزائمها ونضال شبابها وطلابها ومثقفيها، بقدر ما كان حافزًا لهم على مواصلة النضال ضد المستعمر الفرنسي، سعيًا إلى تحقيق الإصلاح والتحرر واستعادة الهوية الثقافية، وأمام تنامي الوعي الوطني اضطرت السلطات الفرنسية في بعض الأحيان إلى مراجعة سياستها التعليمية، فأنشأت ما يعرف بالتعليم التونسي العصري في محاولة احتواء الحركة الوطنية والتكييف مع المتغيرات التي فرضها الواقع السياسي الثقافي.

ثالثًا: سياسة الاستعمار الفرنسي في البنية الاجتماعية والثقافية:

1. أثر سياسة الاستعمار الفرنسي في البنية الاجتماعية:

أحدثت السياسة الاستعمارية الفرنسية منذ فرض الحماية على تونس عام 1881، تحولات عميقة في البيئة الاجتماعية للمجتمع التونسي إذا لم تقصر أهدافها على السيطرة السياسية والعسكرية فحسب بل امتدت إلى إعادة تشكيل المجتمع التونسي لما يخدم مصالحها الاستعمارية، فقد عملت الإدارة الفرنسية على الاستيلاء على الأراضي الزراعية من أهالي وتشجيع الاستيطان الفرنسي من ناحية، وربط الاقتصاد التونسي بالاقتصاد الفرنسي من ناحية أخرى، مما أدى إلى تدهور أوضاع الفلاحين والحرفيين، وازدياد اتساع الفوارق الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع التونسي (الشريف، 1989، ص115).

وقد دفعت تلك الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرّت بها البلاد من ناحية والسياسة الاقتصادية التي انتهجتها سلطات الحماية الفرنسية من ناحية أخرى إلى حدوث موجات من الهجرات الداخلية والخارجية في تونس فقد أدى استيلاء المستوطنين الأوروبيين على الأراضي الزراعية الخصبة إلى جانب ارتفاع معدلات الفقر والبطالة إلى هجرة أعداد كبيرة من سكان الأرياف نحو المدن الساحلية بحثًا عن فرص العمل في الموانئ والمصانع والإدارات الاستعمارية، وقد ترتب على هذه الهجرات توسّع عمراني سريع وظهور أحياء شعبية مكتظة من السكان، مما أدى إلى اختلال توازن بين الريف والمدينة، كما أحدث تغير في التركيبة السكانية وأنماط العلاقات بين الأسر (الحماص، 2008، ص87-90).

كما شهدت تونس أيضًا منذ أوائل القرن العشرين هجرة أعداد كبيرة من التونسيين إلى أوروبا وتحديدًا فرنسا، ولا سيما بعد تزايد حاجة الاقتصاد الفرنسي إلى الأيدي العاملة، وقد أسهمت هذه الهجرات في أحداث تحولات اجتماعية واقتصادية مهمة تمثّلت في تغيير البنية السكانية حيث تراجعت نسبة السكان في بعض المناطق الريفية وظهور أسر تعتمد في معيشتها على التحويلات المالية للمهاجرين، وفي الوقت نفسه أسهم احتكاك المهاجرين بالمجتمع الفرنسي في انتقال أفكار جديدة تتعلق بتنظيم الرقابي والوعي السياسي والوطني وهو ما انعكس لاحقاً على تطور الحركة الوطنية التونسية ومطالبتها باستقلالها (الشريف، 1989، ص120).

وفي تلك الفترة انتهجت سلطات الاحتلال سياسة تهدف إلى إضعاف المؤسسات الاجتماعية والدينية التقليدية، ومحاولة الحد من تأثيرها في الحياة العامة مع نشر لغة الفرنسية والثقافة الغربية بوصفهم من وسائل الترسيخ الاستعماري (الشريف، 1989، ص115)

وأمام هذه التحولات شهد المجتمع التونسي حالة من التفكك النسبي في أنماط حياته التقليدية فمالت فئات واسعة من السكان إلى التمسك بالروابط الاجتماعية للحفاظ على هويتها العربية، كما ازداد الاعتماد على المؤسسات الثقافية والدينية التقليدية وفي مقدمتها جامع الزيتونة والمحاكم الشرعية والزوايا والجمعيات الخيرية بوصفها مركز للحفاظ على الهوية العربية الإسلامية، ومقاومة محاولات الاندماج مع الثقافة الغربية، وفي تلك الفترة انتشرت مظاهر التدين الشعبي المرتبط بأضرحة الأولياء الصالحين وما يصاحبها من احتفالات دينية باعتبارها ملاذًا روحيًا واجتماعيًا في مواجهة ضغوط المستعمر، وفي المقابل أسهمت هذه السياسات الاستعمارية في بروز نخبة وطنية واجتماعية متعلمة قادوا العمل الإصلاحي والسياسي وأسست جمعيات اجتماعية وثقافية، إلى جانب تأسيسها الأحزاب الوطنية التي دعت إلى مقاومة المستعمر وطالبت بالاستقلال (التميمي، 1994، ص45-47).

وممّا سبق يمكن القول إنّ التحول الذي أصاب البنية الاجتماعية التونسية لم يكن نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فحسب بل كان أيضًا انعكاسًا للصراع بين المشروع الاستعماري الفرنسي الذي سعى إلى إعادة تشكيل المجتمع وفقًا لمصالحه وتحقيقًا لأهدافه وبين المجتمع التونسي الذي تمسّك بمقومات هويته الثقافية والدينية فجعل من المؤسسات الدينية منطلقاً للحفاظ على شخصيته الوطنية ومقاومة الهيمنة الاستعمارية.

أمّا على الصعيد المرأة التونسية فهي لم تكن بمنأى عن آثار الاستعمار الفرنسي بل كانت إحدى الركائز الأساسية التي استهدفها

المشروع الاستعماري حيث أدركت سلطات الحماية الدور الرئيسي للمرأة التونسية في محفظتها على الهوية الثقافية والاجتماعية في مجتمعها، لذلك سعت فرنسا إلى نشر التعليم الفرنسي والثقافة الغربية بين الأوساط النسوية، كما شجعت أنماط الحياة الأوروبية في إطار السياسة إلى فرنسة المرأة التونسية وإضعاف انتمائها العربي والإسلامي، كما تعرّضت المرأة التونسية لضغوط ثقافية واجتماعية استهدفت تقليص مظاهر هويتها التقليدية وفي مقدمتها الحجاب الذي اعتبره الوطنيون رمزًا للهوية الإسلامية ومظهرًا من مظاهر التمسك بالخصوصية الحضارية في مواجهة المشروع الاستعماري، حيث سعت السلطات الفرنسية لخلع الحجاب في المدارس والجامعات والمصالح الحكومية، كما سنت قانونًا لمنع ارتداء الحجاب في تلك الأماكن وكانت فرنسا تهدف من ذلك على تشجيع السفور والانحلال الأخلاقي وإضعاف الرموز الإسلامية (عبد الله، 1976، ص45-49).

غير أنّ المرأة التونسية لم تستسلم لهذه السياسات بل كان لها دور بارز في مقاومة الاستعمار، إذ أسهمت في الحفاظ على الهوية الوطنية داخل الأسرة وغرست قيم الانتماء للأجيال الناشئة، كما شاركت في الأنشطة الوطنية والخيرية التي دعمت الحركة الوطنية فعندما تعرّضت ليبيا للغزو الإيطالي عام 1911، بادرت النساء التونسيات إلى جمع التبرعات المالية العينية، فقد جمعت الكثير منهن حوليهن ومجوهراتهن للمشاركة في حملات الإغاثة لدعم حركة المقاومة الليبية في تعبير واضح عن وعيهن بالقضايا الوطنية والقومية، وقد جسدت هذه المواقف الدور الفعّال للمرأة التونسية في مقاومة المستعمر ليس بالكفاح المسلح فحسب فقد ظهرت العديد من النساء اللاتي انخرطن في الكفاح المسلح ضد القوات الفرنسية، كما سعت المرأة التونسية للحفاظ على الهوية الثقافية والدينية ودعم العمل الوطني والتطوعي في البلاد (مُحَمَّد، 2021، ص27-32).

بالإضافة إلى كل ما سبق لقد انتهجت السلطات الفرنسية سياسة خطيرة لزرع بذور الفتن والشقاق في البنية الاجتماعية التونسية حيث بدأت في استقطاب اليهود التونسيين بحجة دعمها لهم ولحقوقهم المشروعة، ففي عام 1910 خاضت الحركة الوطنية معركة أخرى مع اليهود التونسيين الذين حاولوا طرح قضاياهم في المحاكم الفرنسية بدلًا من المحاكم التونسية، ونظرت الحركة الوطنية لهذه الحركة بأنّها محاولة تجنيس اليهود التونسيون بالجنسية الفرنسية، فدعوا إلى عقد مؤتمر شعبي عرف باسم (البلماريوم) الذي احتجوا فيه على تجنيس اليهود بالفرنسية، وألحوا بالتمسك بجنسيتهم وقومتيهم وتمسكت الحركة بموقفها ضد اليهود، وطالبت أهل تونس بمقاطعة اليهود اقتصاديا وأدبياً مما دفع فرنسا في التراجع على خطتها (عبد الله، 1976، ص49).

أمّا على الصعيد التعليمي فقد أثرت الثقافة الفرنسية في المجتمع التونسي تأثيرًا كبيرًا في فترة الحماية الفرنسية 1881- 1956، إذ سعت السلطات الاستعمارية على ترسيخ الأنموذج الثقافي الفرنسي بوصفه أداة للهيمنة، وإعادة تشكيل المجتمع التونسي، وقد تجلى ذلك في نشر اللغة الفرنسية داخل المؤسسات التعليمية والإدارية، وربط فرص التعليم والعمل بإتقانها، كما مناحتها مكانة بارزة في الحياة العامة، وعملت الإدارة الاستعمارية أيضًا على إدخال أنماط جديدة من الفكر والتنظيم الثقافي والاجتماعي مما أدي إلى تحولات ملحوظة في البنية الثقافية في المجتمع التونسي خاصة في المدن الكبرى (التيمومي، 1986، ص45-52).

كما أسهمت السياسة التعليمية الفرنسية في تونس في ازدياد عدد المتعلمين الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الفرنسية أو المدارس ذات المناهج المزدوجة، الأمر الذي أدى إلى تكوين نخبة ثقافية جديدة أتقنت اللغة الفرنسية واطلعت على الثقافة والفكر الغربي، وقد شغلت هذه النخبة مناصب إدارية واقتصادية هامة في الدولة، كما مارس بعضاً منهم مهناً حديثة مما جعل هذه الفئة وسيطة بين المجتمع التونسي والسلطات الاستعمارية، ومع مرور الوقت لعب بعض من أفراد هذه النخبة دورًا بارزًا في الحركة الوطنية التونسية مستفيدين من المعارف والمهارات التي اكتسبوها في المؤسسات التعليمة الحديثة للدفاع عن حق بلادهم في نيل الاستقلال (التيمومي، 1986، ص45-52).

وهكذا شهدت تونس انتشار المدارس الفرنسية والجمعيات الثقافية والمؤسسات الحديثة التي ساهمت في ترسيخ القيم والأفكار الأوروبية في المجتمع التونسي خلال تلك الفترة مما أوجد حالة من التفاعل الثقافي بين الموروث المحلى و المؤتراث الغربية الوافدة، وقد عكس ذلك على العديد من جوانب الحياة الفكرية والاجتماعية، لا سيما فئات المتعلمين وسكان المدن، غير أنّ هذا التأثير لم يكن موضع قبول جميع التونسيين إذ رفضت فئات واسعة من المجتمع إلى جانب عدد من رواد الحركة الوطنية والإصلاحية محاولات الفرنسة والتغريب حيث تمسّكت باللغة العربية بوصفها إحدى أهم مقومات الهوية الوطنية والثقافية، كما عارضت هذه الفئات هيمنة اللغة الفرنسية على التعليم والإدارة

واعدته وسيلة لطمس الهوية الوطنية وإضعاف الانتماء العربي الإسلامي، وقد أسهمت كل تلك الجهود في الحفاظ على الهوية الثقافية التونسية وتعزيزها الأمر الذي مكن المجتمع التونسي من الحفاظ على خصوصيته رغم اتساع نطاق التأثير الثقافي الفرنسي في فترة الحماية الفرنسية (الشريف، 1989، ص327- 330).

1. تأثير الثقافة الفرنسية في الفنون الموسيقية والمسرحية التونسية:

عاش المجتمع التونسي في فترة الحماية الفرنسية (1881-1956) تحولات اجتماعية وثقافية عميقة نتيجة للسياسات الاستعمارية التي استهدفت إعادة تشكيل البنية الثقافية للبلاد وفق الأنموذج الفرنسي، ولم يقتصر التأثير الفرنسي على مجالي التعليم والإدارة بل امتد إلى مختلف مظاهر الحياة الثقافية والاجتماعية بما في ذلك الأدب والصحافة والموسيقى والمسرح وغيرها، ففي المجال الموسيقي مثلاً عملت السلطات الفرنسية على نشر أنماط موسيقية أوروبية لم تكن مألوفة في المجتمع التونسي مثل: الموسيقى الكلاسيكية الغربية والأوبرا، كما شجعت الموسيقى العسكرية والعروض الأوبرالية في الاحتفالات الموسيقية (القصاب، 1986، ص7-9).

وقد شهدت الممارسات الموسيقية في تونس في فترة الحماية الفرنسية تحولات ملحوظة نتيجة للتأثيرات الثقافية الوافدة من أوروبا، فقد ظهرت مؤسسات ومدارس موسيقية اعتمدت مناهج مستوحاة من تعليم الموسيقى الغربية، وركزت بصورة أساسية على تعليم الآلات الموسيقية الغربية، (كالبيانو، والكمان، والتشيلو، والبوق، والآلات الإيقاعية العسكرية) وغيرها، كما أدخل أنماط جديدة من الأداء الموسيقى مع استمرار حضور الآلات التقليدية التونسية مثل: (العود، والناي، والرباب، والدف) وغيرها، الأمر الذي ساهم في تشكيل مشهد موسيقي يجمع بين الموروث الموسيقي المحلي والتأثيرات الموسيقية الأوروبية، وفي تلك الفترة ظلت الممارسات الموسيقية التقليدية حاضرة في نطاق المناسبات العائلية والاجتماعية محافظة على ارتباطها بالموروث الثقافي المحلي (قطاط، 2002، ص67-78).

وفي المقابل لم يكن المجتمع التونسي مجرد متلقي لهذه المؤثرات بل وظف الموسيقى أحيانًا للتعبير عن مشاعره الوطنية ورفضه للهيمنة الاستعمارية، فظهرت أغاني حملت معاني تعكس معاناة التونسيين وتطلعهم لنيل الحرية والاستقلال، ورغم محاولات السلطات الفرنسية تعزيز الأنماط الموسيقية الأوروبية ونشر الثقافة الفرنسية غير أنّ التونسيين تمسكوا بجانب مهم من تراثهم الموسيقي وفي هذا السياق برز دور الجمعية الرشيدية التي تأسست عام 1934 والتي ساهمت مساهمة كبيرة في حفظ التراث الموسيقي التونسي وذلك بجمعه وتوثيقه وإعادة نشره، كما أسست تلك الجمعية فرقة موسيقية عسكرية عرفت باسم الفرقة (الرشيدية) وقد لعبت تلك الفرقة دورًا مميزًا في حفظ التراث الموسيقي التونسي، وساعد ظهور تلك الفرقة على إحياء جانب كبير من الذاكرة الموسيقية التونسية، وقد مثّل نشاطها الثقافي إحدى مظاهر التمسك بالهوية العربية الإسلامية في مواجهة سياسات الفرنسة التي سعت إلى توسيع النفوذ الثقافي الفرنسي، وإضعاف حضور المقومات الثقافية المحلية، كما سعت إلى تهميش الموسيقى العربية لقطع صلة المجتمع التونسي بثقافته وانتمائه العربي (القلالي، 2015، ص13).

أمّا على الصعيد الخطاب الأدبي والشعري في تونس في فترة الحماية الفرنسية فقد تأثر بالسياسة الثقافية التي انتهجتها السلطات الاستعمارية، حيث أسهم انتشار اللغة الفرنسية في إحداث تحولات ملحوظة في الإنتاج الأدبي والفكري، فقد اتجه بعض الأدباء والشعراء التونسيين إلى توظيف اللغة الفرنسية، والتأثير بالاتجاهات الأدبية الغربية في أساليبهم وموضوعاتهم، في حين تمسك آخرون باللغة العربية وجعلوا منها أداء للحفاظ على الهوية الوطنية ومقاومة محاولات الفرنسة، ونتيجة لذلك شهدت الساحة الأدبية التونسية تفاعلًا بين الأصالة والتجديد، وانعكس هذا التفاعل في ظهور أعمال أدبية وشهرية تناولت قضايا الهوية والانتماء الوطني، ومقاومة الاستعمار (الشريف، 1980، ص143- 152).

وفي مجال الفنون المسرحية في تونس فقد تأثرت بالثقافة الفرنسية منذ فرض الحماية الفرنسية عام 1881، حيث عملت فرنسا على جعل المسرح أداء لنشر لغتها، وترسيخ قيم الثقافة الأوروبية في تونس، فأسست المسارح على الطراز الفرنسي، وقدمت عليها عروض لفرق فرنسية، كما ترجمت بعض النصوص المسرحية الفرنسية إلى اللغة العربية، مما ساهم في تطوير تقنيات جديدة في الإخراج والتمثيل والبناء النصي المسرحي، غير أنّ هذا التأثير تعامل معه المثقفون والفنانون التونسيون بوعي، فقد استفاد من الأساليب المسرحية الحديثة، وحرصوا على توظيفها في خدمة الهوية الوطنية العربية، مع إزالة كل المؤثرات الأوروبية التي تسعى إلى فرنسة المسرح التونسي، فظهر مسرح تونسي يجمع بين الحداثة الفنية والانتماء الوطني، وفي تلك الأثناء لم يستسلم المسرحيون التونسيون للهيمنة الثقافية الفرنسية، بل حولوا المسرح إلى أداة للتوعية السياسية وإحياء الشعور الوطني، فظهرت الكثير من الأعمال المسرحية التي تناولت قضايا تهم الوطن كقضية

الحرية ونيل الاستقلال ومقاومة الاستعمار تارة بأساليب مباشرة وتارة أخرى بأساليب رمزية لتجنب رقابة سلطات الفرنسية، ولعل من أبرز رواد هذه المرحلة (مُحَمَّد بورقيبة) الذي أسهم في ترسيخ المسرح الوطني التونسية، كما برزت العديد من الفرق المسرحية مثل فرقة الشهامة العربية، وجمعية الأدب والتمثيل العربي التي قدّمت عروضًا مسرحية أكدت على قيم الكرامة والحرية وأصالة المسرح التونسي، ولعل من أبرز هذه الأعمال على سبيل المثال مسرحية (مراد الثالث)، و(غسالة النوادر) التي عالجت قضايا الاستبداد والحرية والهوية ورسخت قواعد المسرح الملتزم بالقضية الوطنية (حمداوي، 1972، ص35-52).

وممّا سبق يمكن القول إنّ تأثير الثقافة الفرنسية في فنون الموسيقية والمسرحية التونسية كان أحد أبرز مظاهر السياسة الثقافية التي انتهجتها سلطات الحماية الفرنسية إلّا أنّ الفنيين التونسيين تعاملوا معه بوعي فاستفادوا من التقنيات والأساليب الحديثة التي أتاحها الاحتكاك بالمسرح والموسيقى الفرنسية، وقد تحولت تلك الفنون ولا سيما المسرح والأغنية الوطنية إلى أدوات لتطلع الشعب التونسي إلى الحرية والاستقلال.

الخاتمة:

من مناقشة أثر الاستعمار الفرنسي في تشكيل المشهد الثقافي والاجتماعي في تونس يمكن استنتاج النقاط الآتية:

- أنّ الإدارة الاستعمارية الفرنسية انتهجت سياسة ثقافية هدفت إلى ترسيخ لغتها وثقافتها في المجتمع التونسي بما يخدم نفوذها الاستعماري.
- أظهرت النخبة التونسية المثقفة موقفًا متباينًا اتسم في مجمله بالوعي والإصلاح والمقاومة إذ سعت إلى الاستفادة من مظاهر التحديث مع التمسك بالهوية العربية الإسلامية ورفض سياسات الإدماج والهيمنة الثقافية.
- لعب المفكرون والأدباء التونسيون مثل خير الدين التونسي وأبو القاسم الشابي وغيرهم دورًا مهمًا في ترسيخ الوعي الوطني حيث دعوا إلى الإصلاح والتجديد مع تعزيز قيم الحرية والاستقلال بمؤلفاتهم وإسهاماتهم الفكرية والأدبية.
- أدت السياسة الفرنسية إلى إحداث عميقة في البنية الاجتماعية للمجتمع التونسي تمثّلت في ظهور فئات اجتماعية جديدة كان لها ولاء للاستعمار، كما اتسع التعليم العصري وتغيرت أنماط الحياة والعلاقات الاجتماعية إلى جانب تعميق بعض مظاهر التفاوت الاجتماعي والثقافي.
- أسهم الاحتكاك بالثقافة الفرنسية في إدخال أساليب فنية حديثة إلى الموسيقى والمسرح التونسي مما ساعد على ظهور فرق وطنية ساهمت في تطوير الحركة الفنية التونسية التي عززت الوعي بخطر المستعمر ودعت إلى الحرية والاستقلال.

المصادر والمراجع:

أولًا: المراجع:

- إسماعيل، حلمي محروس، (2004)، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية، ج 1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- بالغيث، الشيباني، (2003)، أضواء على التاريخ العسكري في تونس من (1873- 1917) مكتبة علاء الدين، تونس.
- تامر، الحبيب، (1988)، هذه تونس، تح: الرشيد إدريس، دار الغرب الإسلامي، لبنان.
- التميمي، عبد الجليل، (1990)، بشير صفر حياته وآثاره، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس.
- التميمي، عبد الجليل، (1994)، الحركة الوطنية التونسية (1939-1952)، مؤسسة التميمي للبحث العلمي، تونس.
- التيمومي، الهادي، (2006)، تونس في عهد الحماية الفرنسية (1881-1956)، دار مُحَمَّد علي للنشر، تونس.
- التيمومي، الهادي، (1986)، الحركة الوطنية التونسية (1907- 1956)، الدار التونسية للنشر، تونس.
- الثعالبي، عبد العزيز، (1985)، تونس الشهيدة، تح: جمادى الساحلي، الدار التونسية للنشر، تونس.
- جوليان، شارل أندري، (1985)، الحركة الوطنية التونسية، تر: مُحَمَّد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، تونس.
- الحشائشي، مُحَمَّد بن عثمان، (1985)، تاريخ جامع الزيتونة، تح: الجيلاني بن الحاج يحي، ط2، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر، تونس.
- الحليوي، مُحَمَّد، (1984)، أبو القاسم الشابي حياته وشعره، الدار التونسية للنشر، تونس.
- الحماص، مُحَمَّد، (2008)، الاستعمار الفرنسي وقبائل الوسط والجنوب للبلاد التونسية (1881- 1950) مركز النشر الجامعي، تونس.
- حمداوي، جميل، (1972)، تاريخ المسرح التونسي، ج1، مطبعة شركة العمل للنشر والصحافة، تونس.
- حوراني، ألبرت، (ب،ت)، الفكر العربي في عصر النهضة (1798-1939) دار النهار للنشر، بيروت.
- زيادة، نقولا، (1966)، صفحات مغربية، دار الطليعة، لبنان.
- الشريف، مُحَمَّد الهادي، (1980)، تاريخ تونس الحديث، الدار التونسية للنشر، تونس.
- الشريف، مُحَمَّد الهادي، (1989)، تاريخ تونس، ج2، دار سراس للنشر، تونس.

- الطرابلسي، مُحَمَّد الهادي، (1989)، تاريخ الأدب التونسي الحديث، دار سراس للنشر، تونس.
- الطويلي، أحمد، (2002)، تاريخ مدينة تونس الثقافي والحضاري، الشركة التونسية للنشر، تونس.
- عبد السلام، أحمد، (ب،ت)، المدرسة الصادقية ودورها في الحركة الإصلاحية بتونس، الدار التونسية للنشر، تونس.
- عبد الله، طاهر، (1976)، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة (1830- 1956) مكتبة الجماهير، بيروت.
- عبد المولى، محمود، (2003)، المدرسة الحربية بباردو (1840- 1869)، بيت الحكمة، تونس.
- عبد الوهاب، حسن حسني، (د، ت)، خلاصة تاريخ تونس، ط3، دار الكتب العربية الشرفية، تونس.
- عميرة، مُحَمَّد الهادي، (1992)، خير الدين التونسي حياته وأثره، الدار التونسية للنشر، تونس.
- العياشي، مختار، (2003)، الزيتونة والزيتونيون في تاريخ تونس المعاصرة (1883- 1958)، مركز النشر الجامعي، تونس.
- القصاب، أحمد، (1986)، تاريخ تونس المعاصر (1881- 1956) الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس.
- قطاط، محمود، (2002)، تاريخ الموسيقى التونسية، مركز النشر الجامعي، تونس.
- الكعاك، عثمان، (1985)، مراكز الثقافة في المغرب العربي، معهد الدراسات العربية العالمية، مصر.

ثانيًا: البحوث والمقالات والموسوعات:

- الأسود، حسن الصادق، (1974)، "الوجهة الإصلاحية وأثرها في التفكير التونسي الحديث،" مجلة الفكر، ع 6، تونس.
- زيادة، معن، (1982)، "خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية في القرن التاسع عشر" مجلة تاريخ العرب والعالم، ع41، دار النشر العربية.
- السوسي، مبروك، (2003)، "بشير صفر 1856- 1917 أول من بعث مشروع تحديث في تونس" مجلة المسار، ع 65، 66، منشورات اتحاد الكتاب التونسيين، تونس.
- شاطر، خليفة، (1982)، "البلاد التونسية والدولة العثمانية" مجلة تاريخ العرب والعالم، ع41، س4، دار النشر العربية، بيروت.
- العموري، نعيم، شعلان، صنعاء كامل، (2019)، "قصيدة إرادة الحياة لابي القاسم الشابي دراسة سردية" مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، الجامعة الإسلامية العالمية، ع 2، مج10، ماليزيا.
- الكيلاني، عبد الوهاب، (1990)، "موسوعة السياسة،" ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- المحجوبي، على، (1984)، "مقاومة السكان التونسيين للاحتلال الفرنسي" المجلة التاريخية المغربية، ع33، س11، مطبعة الاتحاد العام التونسي، تونس.
- مُحَمَّد، بوطيب، (2021)، "نشاطات الجمعيات النسوية التونسية خلال الفترة الاستعمارية (1930- 1956)"، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، ع1، مج 6، الجزائر.

ثالثًا: الرسائل العلمية:

- عطية، فرج، (2008)، الحياة الفكرية في تونس خلال القرن التاسع عشر الميلادي، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة بنغازي، بنغازي.
- القاسمي، أسماء بن عبد الله، (2014)، الشيخ مُحَمَّد الخضر حسين وجهوده الإصلاحية والفكرية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الزيتونة، تونس.

رابعًا: شبكة المعلومات الإلكترونية:

- القلالي، عائشة، (2015)، "الحياة الموسيقية في تونس قبيل الاستقلال" مجلة الموسيقى العربية، ع 13، منشورات المجمع العربي للموسيقى (جامعة الدول العربية) القاهرة .https://www.arabmusicmagazine.com.